

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ (*)

بدايةً نتسائل: لماذا جعل صاحب الكفاية مبحث المشتق من المقدمات بينما قد جعل أبحاث الأوامر من المقاصد، و الحال أن كليهما يتعلان بالبحث الصغروي تجاه علم الأصول بحيث نهدف في كليهما أن نتوصل إلى معنى الأمر و معنى المشتق و كيفيتها في الجمل فنقطة الاشتراك موحدة.

و قد أجاب البعض بأنه نظراً إلى أن الفقيه يعمد إلى تنوير أوامر الشارع و تشرییع مقاصده و صوولاً إلى مستهدف الشارع، وبالتالي قد اندرج نقاش الأمر ضمن المقاصد، بينما المشتق لا يتعلّق به التكليف و لا يتصل الفقيه ضمن الأصول بل التكليف منسّك على مادة الأمر و هيئته فحسب، ف بهذه النقطة قد امتازا عن بعض، إذ فالمشتق ليس قالباً للأحكام خلافاً لدور الأوامر و النواهي ضمن الفقه.

نعم قد أقر البعض بأن كلاً البحوث يُعدان على وزان واحد و عيار فارد كما صنعه المحقق الاصفهاني فوضعهما معاً ضمن المقاصد.

مادة الأمر
لقد نصَّ الآخوند بأن مستعملاتها اللغوية و العرفية قد بلغت سبعة معانٍ، و البعض قد نصَّ على أوسع من ذا العدد.

فمن المعاني الشهيرة: الطلب: أمر بـ[1]. و الشأن: شغله أمر كذا. و الفعل أو الحال: فاتبعوا أمرَ فرعون و ما أمرُ فرعون برشيد. و الفعل العجيب و الحادثة و الغرض.

فلو استتبّعنا اللغة لعثّرنا على أنها قد فسرت مادة الأمر أيضاً بالبركة و النماء: امرأة أمرَة أي مباركة. و كذا بمعنى الكثرة: أمرَ الشيءُ: أي كثُر و اتسَع. و كذا بمعنى العلامة: الأمارة أي العلامة و الإشارة. و كذا بمعنى الوسعة: الإِمر هو الشيء الكبير: لقد جئت شيئاً إِمراً. و كذا قد جاء بمعنى الإِبداء و الإِظهار: ألا له الخلق و الأمر، و ذلك وفقاً لمعتقد كتاب المفردات.

لفظة الأمر مشتركة لفظية أم معنوية
لقد استغرب ثم استبعد المحقق النائيني اشتراكها لفظياً نظراً إلى عدم التبادر الحاقي من الجميع، فتجده قد انتحل المشترك المعنوي لقاطبة المعاني المذكورة بحيث قد وضع الجامع الكلي المتنزع من كافة معانٍي الأمر هي: "الواقعة المهمة في الجملة" إذ إن هذا المفهوم ينطبق على الشأن و الغرض و الشيء و الطلب و غيرها، إلا أنه قد فكَّ ما بين الأمر و الشيء بأن مادة الأمر لا تنطبع على الجوامد بخلاف لفظة الشيء و الذي ينطبع عليها أيضاً ولكن مادة الأمر تنطبع على الحوادث و الأفعال و الصفات فحسب، و هذا الفارق بينهما لا يضر بالجامع بينهما (إذ الجامع يعني تجميع المختلّفات بنظرية المشتركات)

وقد أشرك لفظياً صاحبُ الكفاية ما بين الطلب و الشيء بينما قد أشرك معنىً ما بين سائر معاني الأمر كالغرض و الشأن و الفعل و بين لفظة الشيء.

وقد وحد السيدُ البروجرديَ ما بين معنى الطلب و معنى الفعل.

و على كل تقدير، وباختصار، إن الأقوال تدور مدار الاعتقاد بين الاشتراك اللفظي في الجميع كافةً أو الاشتراك المعنوي بين الجميع المفتقر إلى الجامع أو الاشتراك لفظاً بين الطلب و غيره فقط.

الإمعان إلى عبارة الكفاية

و عقيب تلك الأبحاث الماضية قد قال صاحب الكفاية: و منها الحادثة و منها الغرض كما تقول جاء زيد لأمر كذا، و لا يخفى أن عد بعضها من معانيه من اشتباه المصدق بالمفهوم ضرورة أن الأمر في جاء زيد لأمر، ما استعمل في معنى الغرض بل اللام قد دل على الغرض نعم يكون مدخوله مصداقه فافهم و هكذا الحال في قوله تعالى فلما جاء أمرنا.[2] يكون مصداقاً للتعجب لا مستعملاً في مفهومه و كذا في الحادثة و الشأن.[3]

و تحريراً لذلك نقول بأن لام الغاية و الغرض المذكورة في النموذج هي التي دلت على الغرض لا نفس لفظة الأمر، فعلى المدقق أن يعترض بهذه الظرائف لكي لا يقع في الخلط بين المفهوم و المصدق كما حدث لبعض الأعلام.[4]

[*] المُقرّر: الشيخ محمد حسن سرفرازبور

[1] والأمير يعده صفة مشبهة بمعنى الفاعل أي الأمر و الطالب و المهيمن لا على معنى اسم المفعول.

[2] هود: 82

[3] كفاية الأصول(طبع آل البيت)، ص: 62

[4] ونظير ذلك تجده في النحو حيث إن عبارة: أصلقه بكتابه، استعين ببسم الله الرحمن الرحيم. و أقرانها، يدل الفعل فيهما على الإلصاق و الاستعانة و كذلك الحرف الجار الذي بنفس المعنى، إلا أن الفارق بينهما هو المعنى الاسمي و الحرفي فقط، مزيداً على المعنى التأكيدية ضمن العبارة إذ المعنى الحرفي الرابط يُمثل و يجسّد نفس المعنى الاسمي.